

CAC Marrakech - 05/07/2023 - Relevé de forclusion - 1501

Identification			
Ref 22805	Juridiction Cour d'appel de commerce	Pays/Ville Maroc / Marrakech	N° de décision 1501
Date de décision 05/07/2023	N° de dossier 893/8304/2023	Type de décision Arrêt	Chambre
Abstract			
Thème Forclusion, Entreprises en difficulté		Mots clés عدم مواجهة بسقوط دين, رفع السقوط, Vérification de créance, Relevé de forclusion, Obligation d'information du créancier par le syndic (Oui), Créancier privilégié	
Base légale Article(s) : 723 - Dahir n° 1-96-83 du 15 rabii I 1417 (1er août 1996) portant promulgation de la loi n° 15-95 formant code de commerce Article(s) : 719 - Dahir n° 1-96-83 du 15 rabii I 1417 (1er août 1996) portant promulgation de la loi n° 15-95 formant code de commerce		Source Non publiée	

Texte intégral

محكمة الاستئناف

حيث انه وعلى سند الفقرة الثالثة من المادة 719 من م ت فان السنديك يشعر الدائنين الحاملين لضمانات أو عقد ائتمان ايجاري تم شهرهما من اجل التصريح بديونهم تحت طائلة عدم مواجهتهم بالسقوط حسب الفقرة الرابعة من المادة 723 من نفس المدونة ، ولما كان ثابتا من وثائق الملف ان المستأنف عليه اصليا دائن مرتهن للمستأنفة الاصلية حسب شواهد التقييد الخاصة وشواهد الملكية المرفقة بالمقال الافتتاحي فانه يعتبر مشمولا بهذه المقتضيات ويلزم السنديك بإشعاره شخصا ولا يحتسب اجل التصريح من تاريخ هذا الاشغال وفي غياب ما يفيد ذلك فانه لا يمكن مواجهته بالسقوط ويبقى اجل التصريح بدينه مفتوحا لفائدته ويتعين على السنديك تلقيه واستيفاء الاجراءات القانونية بشأنه واحالته على القاضي المنتدب قصد تحقيقه فتكون الوسائل المثارة من قبل المستأنفة الاصلية غير واردة على الأمر المطعون فيه. وبخصوص الوسيلة موضوع الاستئناف الفرعي فإنه بالرجوع لوثائق الملف كما كانت معروضة امام

القاضي المنتدب يتبين أن الطاعن الفرعي تقدم بمقال اصلاحي مؤدى عنه بتاريخ 2023/2/15 ملتصقا فيه الأشهاد عليه بإصلاح مبلغ الدين المصرح به واعتبار مجموعه هو 475.960-055 درهم موضوع التصريحين الاصيلي والتكميلي بدلا من 40.640.908 درهم الا ان القاضي المنتدب أغفل سهوا الاشارة لهذا المقال ضمن حيثيات ومنطوق الأمر المطعون فيه بما يناسب تكميمه في هذا الجانب وذلك يجعل عدم مواجهة المستأنف الفرعي بالسقوط شاملا أيضا للتصريح التكميلي على النحو المنوه عنه اعلاه وتأييده في الباقي وتحميل المستأنفة الاصلية الصائر.

لهذه الأسباب

فإن محكمة الاستئناف التجارية بمراكش وهي تبت حضوريا وعلنيا.

في الشكل: بقبول الاستئناف الاصيلي والفرعي

في الموضوع: بتميم الامر المستأنف وذلك يجعل عدم مواجهة المستأنف الفرعي بالسقوط شاملا أيضا للتصريح التكميلي (موضوع المقال الإصلاحي المؤدى عنه بتاريخ 2023/2/15) وتأييده في الباقي وتحميل المستأنفة الاصلية الصائر